

يوليو 2022م



وزارة المالية
Ministry of Finance

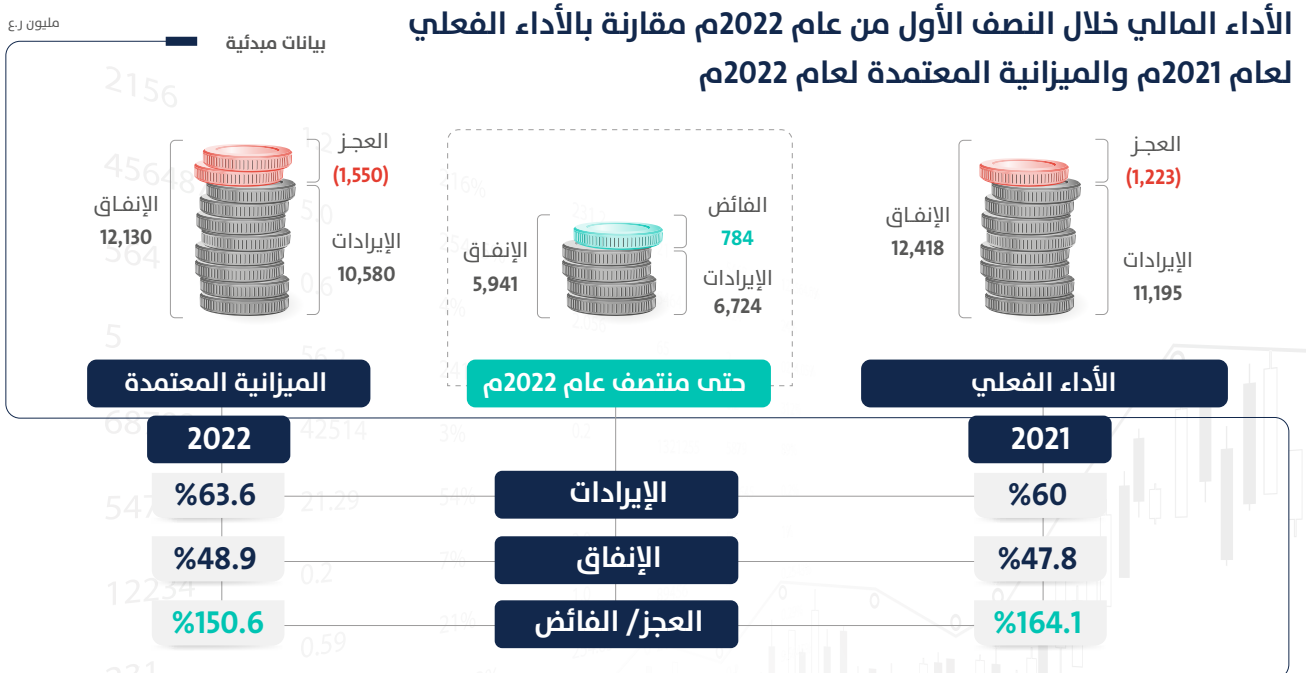


الأداء المالي

نشرة خاصة تصدرها وزارة المالية عن منتصف العام

حتى منتصف العام 2022م	متوسط الإنتاج (ألف برميل يوميا)	حتى منتصف العام 2021م
1,037	متوسط سعر برميل النفط (دولار أمريكي)	952
87	صافي إيرادات النفط (مليون ر.ع.)	53
3,187		2,274

الأداء المالي خلال النصف الأول من عام 2022م مقارنة بالأداء الفعلي لعام 2021م والميزانية المعتمدة لعام 2022م



الأداء المالي خلال النصف الأول من عام 2022م

نسبة التغيير

54.2%

الإيرادات

8.6%

الإنفاق

170.8%

العجز/ الفائض



حتى منتصف عام 2022م



الأداء الفعلي حتى منتصف 2021

الإيرادات

مليون ريال عماني

نسبة التغيير	2022	2021	البيان (حتى نهاية يونيو)
40.1%	3,187	2,274	صافي إيرادات النفط
137.8%	1,729	727	إيرادات الغاز
34.3%	1,796	1,337	الإيرادات الجارية
(45.8%)	13	24	الإيرادات والاستردادات الرأس مالية
54.2%	6,724	4,361	إجمالي الإيرادات

بلغت جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية النصف الأول من عام 2022م نحو (6,724) مليون ريال عماني مسجلة ارتفاع بنسبة (54.2%) مقارنة بالإيرادات المحصلة في ذات الفترة من عام 2021م وبالبلغة (4,361) مليون ريال عماني.

كما شكلت نسبة الإيرادات المحصلة حتى نهاية النصف الأول من عام 2022م نحو (63.6%) من جملة الإيرادات المعتمدة في الميزانية العامة للدولة في عام 2022م والمقدرة بنحو (10,580) مليون ريال عماني. و تُعزى أسباب ارتفاع الإيرادات إلى:

صافي إيرادات النفط



ارتفعت صافي الإيرادات النفطية حتى نهاية النصف الأول من عام 2022م بنسبة (40.1%) مسجلة نحو (3,187) مليون ريال عماني مقارنة بالإيرادات المحصلة في ذات الفترة من عام 2021م؛ ويعود ذلك إلى ارتفاع متوسط سعر النفط المحقق إلى نحو (87) دولار أمريكي للبرميل وارتفاع متوسط الإنتاج إلى نحو (1,037) ألف برميل يوميا، مقارنة بالسعر المحقق خلال ذات الفترة من العام 2021م والذي بلغ (53) دولار أمريكي، وبمتوسط إنتاج بلغ نحو (952) ألف برميل في عام 2021م.

إيرادات الغاز



ارتفعت إيرادات الغاز حتى نهاية النصف الأول من عام 2022م إلى نحو (1,729) مليون ريال عماني بنسبة ارتفاع بلغت (137.8%) مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2021م، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الغاز وزيادة الإنتاج.

الإيرادات الجارية



ارتفعت الإيرادات الجارية بنهاية النصف الأول من عام 2022م بنسبة (34.3%) مسجلة (1,796) مليون ريال عماني مقارنة بالإيرادات المحصلة بنهاية النصف الأول من عام 2021م. إذ سجلت إيرادات الضرائب والرسوم ارتفاعاً بنسبة (71.5%) مسجلة نحو (1,125) مليون ريال عماني مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2021م. حيث بلغت إيرادات ضريبة الدخل على الشركات بنهاية النصف الأول من عام 2022م نحو (424) مليون ريال عماني مسجلة ارتفاعاً بنسبة (23.3%) مقارنة بالنصف الأول من عام 2021م، كما بلغت إيرادات الضريبة الإنتقائية نحو (48) مليون ريال عماني، وسجلت إيرادات ضريبة القيمة المضافة نحو (345) مليون ريال عماني بنهاية النصف الأول من عام 2022م. من جانب آخر، بلغت الإيرادات الأخرى بنهاية النصف الأول من عام 2022م نحو (671) مليون ريال عماني، منها تحصيل توزيعات أرباح الاستثمارات المستلمة من جهاز الاستثمار العماني والبالغة نحو (392) مليون ريال عماني.

الإنفاق

مليون ريال عماني

النسبة التغير	2022	2021	البيان (حتى نهاية يونيو)
13.5%	4,550	4,009	المصروفات الجارية
38.1%	413	299	المصروفات الإنمائية
88%	863	459	المساهمات والنفقات الأخرى
-	115	-	مصروفات قيد التسوية
-	-	703	مصروفات قطاعي النفط والغاز
8.6%	5,941	5,470	إجمالي الإنفاق

بلغ إجمالي الإنفاق العام حتى نهاية النصف الأول من عام 2022م نحو (5,941) مليون ريال عماني مسجلاً ارتفاعاً بنسبة (8.6%) مقارنة بالإنفاق الفعلي للفترة ذاتها من عام 2021م.

كما شكلت نسبة الإنفاق حتى نهاية النصف الأول من عام 2022م نحو (48.9%) من الإنفاق العام المعتمد في الميزانية العامة للدولة في عام 2022م والمقدر بنحو (12,130) مليون ريال عماني.

01 المصروفات الإنمائية: ارتفعت المصروفات الإنمائية بنهاية النصف الأول من عام 2022م بنسبة (38.1%) مسجلة نحو (413) مليون ريال عماني، مقارنة بتسجيل (299) مليون ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2021م.

02 المصروفات الجارية: ارتفعت جملة المصروفات الجارية بنهاية النصف الأول من عام 2022م بنسبة (13.5%) مسجلة نحو (4,550) مليون ريال عماني مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2021م، ويأتي ذلك مدفوعاً بارتفاع مصروفات شراء ونقل الغاز بنسبة (154.6%) لتصل إلى (639) مليون ريال عماني. وارتفاع نسبة الصرف على بند خدمة الدين العام إلى نحو (31.7%) لتصل إلى (521) مليون ريال عماني.

المساهمات والنفقات الأخرى: ارتفعت جملة المساهمات والنفقات الأخرى بنهاية النصف الأول من عام 2022م إلى نحو (863) مليون ريال عماني وبنسبة (88%) مقارنة بذات الفترة من عام 2021م، ويعزى ذلك إلى ارتفاع دعم المنتجات النفطية لـ (314) مليون ريال عماني، كما تم تخصيص (100) مليون ريال عماني لبند مخصص سداد الديون والذي يستهدف سداد جزء من أقساط القروض المستقبلية.

03

العجز/ الفائض

حققت الميزانية العامة للدولة فائض مالي بنهاية النصف الأول من عام 2022م بنحو (784) مليون ريال عماني مقارنة بتسجيل عجز مالي في ذات الفترة من عام 2021م بقيمة (1,108) مليون ريال عماني.

كيف استفادت الحكومة من الإيرادات المالية الإضافية خلال عام 2022؟

تسريع وتيرة تحفيز النمو الاقتصادي:

01

زيادة الإنفاق الإنمائي عما هو معتمد في الميزانية العامة للدولة لـ 1,100 مليون ريال عماني بزيادة مقدارها 200 مليون ريال عماني لتوجه نحو المشاريع ذات الحاجة الملحة والأثر الاقتصادي والاجتماعي.

بلغت المصروفات الإنمائية حتى نهاية يونيو 2022م نحو (413) مليون ريال عماني محققة ارتفاع بنسبة (38.1%) مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2021م، والتي سجلت فيه المصروفات الإنمائية (299) مليون ريال عماني.



تخصيص (650) مليون ريال عماني لتنفيذ مشاريع تنموية مضافة إلى مشاريع الخطة الخمسية العاشرة (2021-2025) الجاري تنفيذها على عدد من المشاريع في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان والنقل والسياحة والبلديات.



زيادة الدعم الحكومي للوقود والسلع الغذائية الأساسية:

02

استجابة الحكومة للتأثيرات الاقتصادية الناتجة عن المتغيرات الجيوسياسية العالمية، التي أدت إلى ارتفاع أسعار الوقود والسلع الغذائية الأساسية من خلال مراجعة أوجه الدعم للتخفيف من حدة تأثيرها، إذ بلغ الدعم الحكومي بنهاية النصف الأول من عام 2022م:

لدعم السلع الغذائية الأساسية

11

مليون ريال عماني

لدعم المنتجات النفطية،

حيث تم تثبيت أسعار الوقود في نوفمبر الماضي.

314

مليون ريال عماني

03 خفض الدين العام وإدارة المحفظة الإقراضية:

بلغ إجمالي الدين العام بنهاية يوليو 2022م نحو (18.6) مليار ريال عماني بانخفاض مقداره (2.2) مليار ريال عماني مقارنة بنهاية عام 2021م .

سلطنة عُمان مستمرة في إدارة المحفظة الإقراضية وخفض الدين العام بنحو 2.2 مليار ريال عُماني حتى نهاية يوليو 2022م، بعد أن بلغت أعلى مستوى للمديونية بنهاية عام 2021م. وذلك من خلال:

إعادة شراء بعض السندات السيادية بأقل من قيمة إصدارها.



سداد قروض عالية الكلفة.



إصدار مكوك محلية للتداول في بورصة مسقط بكلفة منخفضة نسبياً.



أهم النتائج التي تستفيد منها الدولة من إدارة المحفظة الإقراضية:



توفير فوائد واجبة السداد بقيمة (127) مليون ريال عُماني من خدمة الدين المستقبلية.



خفض معدل الدين العام ليلبغ (18.6) مليار ريال عُماني بنهاية يوليو 2022م.

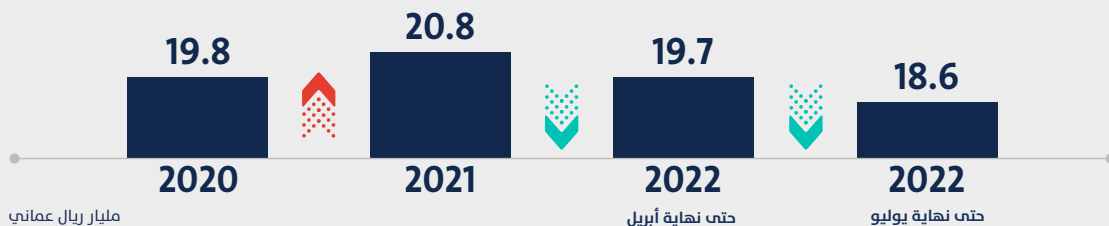


تحسين النظرة المستقبلية والتصنيف الائتماني لسلطنة عُمان.



تعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد العماني.

تطور الدين العام



هو مشروع يُعنى بتمويل صرف مستحقات شركات القطاع الخاص المتعاقدة مع الوحدات الحكومية بموجب العقود والمناقصات، حيث يتم صرف مستحقات القطاع الخاص شهرياً، عبر إحدى مؤسسات التمويل المحلية، إذ تتحمل وزارة المالية سداد إجمالي مبلغ التمويل بالإضافة إلى سداد نسبة متفق عليها من الفائدة على التمويل، في حين يتحمل القطاع الخاص الجزء الأخر من الفائدة، وذلك من خلال إجراء الخصم على مستحقاته.

المستفيدين من المشروع

كافة شركات القطاع الخاص المتعاقدة مع الوحدات الحكومية بموجب العقود والمناقصات، والتي تبدأ قيمة سندات

الصرف الخاصة بها:

مجموعة فواتير
لنفس العميل قيمتها
الإجمالية 100 ألف ريال
عماني فأعلى.



02

فاتورة
بقيمة 100 ألف ريال
عماني فأعلى.



01

أهداف المشروع

تحسين إدارة العمليات النقدية.

تشجيع القطاع الخاص للتعاقد والعمل مع الوحدات الحكومية.

دعم استمرارية واستدامة سلاسل الإمداد.

تسريع عمليات صرف مستحقات القطاع الخاص.

العائد من المشروع على القطاع الخاص

دعم وتمكين القطاع الخاص من خلال حصوله على السيولة النقدية وفق الدفعات المالية المستحقة.



توسيع نطاق التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص.



رفع معدلات الكفاءة والملاءة المالية للقطاع الخاص وتعزيز مركزه المالي.



للمزيد من التفاصيل يمكنكم الاطلاع على الروابط التالية:

نموذج اتفاقية المشاركة لتنفيذ مشروع تمويل سلاسل الإمداد



الدليل التعريفي لمشروع تمويل سلاسل الإمداد



أكثر من 500 مليون ريال عماني المستحقات المدفوعة للقطاع الخاص بنهاية النصف الأول من عام 2022م استكملت وزارة المالية خلال النصف الأول من عام 2022م دفع مستحقات القطاع الخاص المستلمة من خلال النظام المالي ومكتملة الدورة المستندية بإجمالي بلغ حوالي (504.4) مليون ريال عماني.



الاقتصاد العالمي

تشير تنبؤات صندوق النقد الدولي في تقريره "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر في يوليو 2022م إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي من (6.1%) في العام الماضي 2021 إلى (3.2%) في هذا العام 2022 منخفضة عما كان متوقع في إبريل 2022. كما تشير التوقعات إلى نمو الاقتصاد العالم ليصل إلى (2.9%) في عام 2023.

وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن الأسباب تعود إلى استمرار الضغوط التي تفرضها المخاطر المتزايدة لهبوط النشاط في الصين وروسيا وارتفاع معدلات التضخم على مستوى العالم وخاصة في الولايات المتحدة والاقتصادات الأوربية واختلالات العرض والطلب وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة؛ مما أدى إلى تشديد السياسة النقدية المعاكسة والحاجة للمزيد من السياسات الاقتصادية الكلية للسيطرة على التضخم، إلى جانب التداعيات السلبية الأخرى على إثر التوترات الجيوسياسية. كما تشير التوقعات أن الأوضاع المالية العالمية قد تؤدي إلى تفاقم أزمة الدين العالمية.

أسواق النفط العالمية

أشارت وكالة إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في بيانها الصادرة في يوليو 2022م أن متوسط السعر لخام برنت بلغ (71) دولارًا للبرميل في عام 2021م، ومن المتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت (104) دولارًا للبرميل في عام 2022م و(94) دولارًا للبرميل في عام 2023م.

وأشارت منظمة أوبك في تقريرها الصادر في يوليو 2022م، إلى ارتفاع العرض على النفط العالمي خلال النصف الأول من العام بنحو (0.1 - 1.3) مليون برميل في اليوم. وأشار التقرير ذاته إلى انخفاض الطلب على النفط خلال النصف الأول من العام بنحو (0.8 - 1.0) مليون برميل في اليوم مع توقع عودة ارتفاع الطلب خلال النصف الثاني من العام بنحو (2.1 - 2.3) مليون برميل في اليوم.

الاقتصاد المحلي

أشار المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في نشرته الصادرة في يوليو 2022م إلى أن إجمالي قيمة الصادرات السلعية بنهاية الربع الأول من العام الجاري 2022م بلغت نحو (3,399.5) مليون ريال عماني، وشكلت الصادرات النفطية ما نسبته (61.1%) من إجمالي الصادرات السلعية، إذ ارتفعت قيمة صادرات سلطنة عمان من النفط والغاز في نهاية الربع الأول من عام 2022م بنسبة (66%) مقارنة بالربع الأول من عام 2021م. كما بلغت قيمة إجمالي الواردات السلعية بنهاية الربع الأول من عام 2022م نحو (3,400.3) مليون ريال عماني.